

واقع تطبيق معيار كفاية رأس المال للرقابة على النظام البنكي الجزائري  
The reality of the Capital adequacy standard's application for the control  
of the Algerian banking system

أ.د. بويهي محمد

أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر 03  
bouihi mohamedkarim@gmail.com

ط.د. عباي وسام

طالبة دكتوراه، جامعة الجزائر 03  
مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية  
wissamabai@yahoo.com

تاريخ القبول للنشر: 2018/06/18

تاريخ الاستقبال: 2018/05/20

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الإلمام بمعيار كفاية رأس المال وبيان أهمية الالتزام به، وتهدف أيضا إلى معرفة مدى التزام النظام البنكي الجزائري بهذا المعيار وتسليط الضوء على التحديات التي يواجهها للالتزام به والتوصل إلى السبل الكفيلة لتفعيل تطبيقه. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من صعوبة التحديات، والمتمثلة في ضعف قاعدة رؤوس الأموال والمستوى التكنولوجي، والقروض المتعثرة وطبيعة البيئة البنكية الجزائرية وغياب المسايرة مع قواعد لجنة بازل، إلا أنه يمكن انتهاز سبل لتفعيله من خلال رفع رؤوس أموال البنوك الجزائرية وتحسين صلابتها والسعي لانضمام بنك الجزائر في لجنة بازل الدولية وإصدار تعليمات أكثر صرامة بخصوص قياس المخاطر وتبني التكنولوجيا المتطورة وإعداد برامج تكوينية للموظفين في مجال مقررات لجنة بازل والعمل على احترام مبدأ الإفصاح لدى البنوك.

الكلمات المفتاحية: معيار كفاية رأس المال، رأس المال، المخاطر، لجنة بازل، النظام البنكي الجزائري..

التصنيف JEL: E58, F53, G21, G31, G32

Abstract :

This study aims at understanding the capital adequacy standard and demonstrating the importance of compliance with it. It also aims to know the extent of the Algerian banking system's compliance with this standard and to highlight the challenges it faces to do, as well as to find ways to activate its implementation. This study concluded that despite the difficult challenges of weak capital base and technological level, bad loans, the nature of the Algerian banking environment and the lack of consistency with the rules of the Basel Committee, there are ways that could be taken to activate it by increasing the capital of Algerian banks and improving their solidity, seeking accession of the Bank of Algeria to the Basel Committee, the issuance of stricter instructions on risk measurement, the adoption of advanced technology, the preparation of training programs for staff involved with the Basel Committee's directives, and the observance of the principle of disclosure by banks.

**Key words:** Capital Adequacy Standard, Capital, Risk, Basel Committee, Algerian Banking System.

**JEL Classification:** E58, F53, G21, G31, G32

## المقدمة:

في ظل التغيرات المستمرة التي شهدتها الساحة البنكية الدولية منذ القرن الماضي، من تحرير بنكي وامتداد لنشاط البنوك خارج حدود الدول واتساع للتكنولوجيا في إطار الصيرفة الإلكترونية وتنوع في طبيعة المخاطر وارتفاع مستوياتها، فقد اتسعت بالموازاة رقعة المنافسة البنكية من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي مع تباين بين مختلف الأنظمة البنكية في حدة إجراءاتها الرقابية على الأنشطة البنكية، الأمر الذي أدى إلى خلق جو منافسة غير عادلة في الأسواق البنكية العالمية. عندئذ فقد ظهرت حاجة ملحة لدى القطاع البنكي إلى توحيد معايير الرقابة البنكية على المستوى الدولي بما يجسد تكافؤا حقيقيا في الفرص التنافسية بين البنوك وتضائل الفوارق بينها ويسمح بالتكيف مع التغيرات الاقتصادية الجديدة ويضمن حدا أدنى من الأمان على أصول البنوك ويعزز صلابة الأنظمة البنكية.

وقد جاءت الإستجابة لمطلب توحيد معايير الرقابة البنكية بعقد اتفاقيات لجنة بازل الدولية التي حققت نجاحا كبيرا وتوسعا متميزا، وسجلت حضورا قويا في الساحة البنكية الدولية من خلال تركيز جهودها على محور أساسي متمثل في معيار كفاية رأس المال والذي اعتبر كمعيار دولي يحظى باهتمام بالغ الأهمية. وعلى الرغم من أن التطبيق الميداني لمعيار كفاية رأس المال يوحى بالثقة في نتائج أعمال البنوك ومراكزها المالية إلا أنه قد أفرز العديد من نقاط الضعف، مما دفع بلجنة بازل إلى إجراء تعديلات عليه واستحداث مضمونه وتكييف متطلباته وفقا للتغيرات الطارئة على البيئة البنكية الدولية.

وباعتبار النظام البنكي الجزائري جزءا من المنظومة البنكية العالمية فإن مواكبته للتغيرات الطارئة على معيار كفاية رأس المال تواجهه تحديات كبيرة، باعتباره قد تأخر في البداية بالالتزام بمعايير لجنة بازل 1 وذلك من سنة إصدارها 1988 إلى غاية إصدار بنك الجزائر التعليم رقم 94-74 في سنة 1994 المتعلقة بتحديد قواعد الحذر لتسيير البنوك وذلك بتطبيق مرحلي لمعيار كفاية رأس المال، حيث امتد إلى غاية نهاية سنة 1999 بسبب خصوصية البنوك الجزائرية التي تتميز بضعف رأس مالها، وتابع النظام البنكي الجزائري تأخره في الالتزام بتوصيات لجنة بازل 2 الصادرة في سنة 1999 من خلال انتظاره إلى غاية سنة 2002 وإصداره النظام رقم 02-03 المتعلق بإجراءات الرقابة الداخلية وقياس المخاطر لدى البنوك بما توافقت جزئيا مع الركيزة الثانية لبازل 2، ثم تبعه بإصدار النظام رقم 04-01 في سنة 2004 الذي رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تمثل الركيزة الأولى من بازل 2. ولم يسجل النظام البنكي الجزائري خطوات ملموسة في الإلتزام بتوصيات بازل 3 الصادرة في سنة 2010 باعتباره قد أصدر في سنة 2014 النظام رقم 14-01 الذي احتسب فيه معيار كفاية رأس المال بطريقة غير مشابهة لما ورد في اتفاقية بازل 3.

**إشكالية الدراسة:** وللإلمام بهذه الدراسة يمكن طرح الإشكالية في السؤال الآتي:

ما هو واقع تطبيق معيار كفاية رأس المال للرقابة على النظام البنكي الجزائري؟

ويتفرع عن سؤال الدراسة الرئيسي الأسئلة الآتية:

- ما هو دور معيار كفاية رأس المال لدى البنوك؟

- إلى أي مدى يواكب النظام البنكي الجزائري التغيرات الطارئة على معيار كفاية رأس المال؟

- ما التحديات التي يواجهها النظام البنكي الجزائري للإلتزام بمعيار كفاية رأس المال؟

- فيما تتمثل سبل تفعيل الإلتزام بمعيار كفاية رأس المال لدى النظام البنكي الجزائري؟

**فرضيات الدراسة:** وتقوم هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات والمتمثلة فيما يلي:

- يساهم معيار كفاية رأس المال في دعم عمليات الرقابة لدى البنوك وتنظيمها وإزالة الفوارق وتحقيق العدالة بينها.

- إذا كان النظام البنكي الجزائري قد استجاب لمتطلبات معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل 1 بشكل كلي، فإنه قد استجاب جزئيا لمتطلباته وفقا لمقررات بازل 2.

- يعتبر كل من ضعف قاعدة رؤوس أموال البنوك الجزائرية وضعف المستوى التكنولوجي أهم التحديات التي يواجهها النظام البنكي الجزائري للالتزام بمعيار كفاية رأس المال.
- من أجل تفعيل النظام البنكي الجزائري لتطبيق معيار كفاية رأس المال فإنه من الضروري رفع رؤوس أموال البنوك الجزائرية وتحسين صلابتها وتبني التكنولوجيا المتطورة في الرقابة البنكية وقياس المخاطر.
- أهداف الدراسة :** تتلخص أهداف هذه الدراسة في النقاط الآتية:
- الإحاطة بجوانب معيار كفاية رأس المال وتطوراتها وبيان أهمية به الالتزام به لدى البنوك بشكل عام والبنوك الجزائرية بشكل خاص.
- إظهار مدى التزام النظام البنكي الجزائري بمعيار كفاية رأس المال وتسليط الضوء على التحديات الميدانية التي يواجهها لتجسيد متطلباته.
- التوصل إلى السبل الكفيلة لتفعيل تطبيق معيار كفاية رأس المال لدى النظام البنكي الجزائري.
- أهمية الدراسة:** يكتسي هذا الموضوع أهميته من خلال الدور الذي يلعبه معيار كفاية رأس المال في الساحة البنكية الدولية من تكوين قاعدة رأس مالية بنكية صلبة بإمكانها احتواء ما ينجم عن المخاطر التي تتعرض لها البنوك بما يحقق استقرارا في البيئة البنكية الدولية وحماية للقطاع البنكي لدى مختلف اقتصاديات دول العالم.
- المنهج المتبع:** من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وبلوغ أهدافها فقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بوصف واستعراض الجانب النظري المتعلق بمفهوم كفاية رأس المال وأهميته ثم تحليل تطوراتها في ضوء متطلبات لجنة بازل ومدى مواكبة النظام البنكي الجزائري لمعيار كفاية رأس المال وطبيعة التحديات التي يواجهها في ذلك وسبل تفعيل تطبيقه.
- الدراسات السابقة:** نظرا لأهمية موضوع كفاية رأس المال فقد وردت العديد من الدراسات والتي منها ما تتعلق بالنظام البنكي الجزائري ومنها ما يتعلق بالبنوك الأجنبية. وتتمثل أهم هذه الدراسات فيما يلي:
- دراسة ( آيت عكاش سمير، 2013): أعد الباحث أطروحة دكتوراه بعنوان " تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل و مدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية "، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التغيرات التي طرأت على قواعد لجنة بازل والتي تتمحور حول معيار كفاية رأس المال ومدى مساهمة البنوك الجزائرية لهذه القواعد، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من التعديلات التي أجرتها لجنة بازل على هذا المعيار وفق ما تتطلبه مصلحة الأنظمة البنكية إلا أن البنوك الجزائرية ظلت متأخرة وتقتصر في احتساب معدل كفاية رأس المال على مخاطر الإقراض البنكي فقط دون المخاطر الأخرى التي أدرجتها لجنة بازل.
- دراسة ( زايدي مريم، 2017): أعدت الباحثة أطروحة دكتوراه بعنوان " إتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية" وأهم ما توصلت إليه هو أن الالتزام بمعيار كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفقا لبازل 3 هو أمر ضروري لتعزيز تنافسيتها وفرض وجودها في الساحة البنكية الدولية. كما توصلت إلى أن معيار كفاية رأس المال يعد من أهم الإتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في ظل العولمة المالية.
- دراسة (مونة يونس، 2015): ساهم الباحث بإعداد مذكرة ماجستير بعنوان "تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر"، حيث هدفت إلى تحديد مدى تأثير كل من رأس مال البنوك والمخاطر التي تتعرض لها (ائتمانية، سوقية، تشغيلية) على نسبة كفاية رأس المال، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن رأس المال ذو دلالة أكبر من المخاطر لتفسير التغيرات التي تطرأ على نسبة كفاية رأس المال.
- دراسة ( منار حنينة، 2014): ساهمت الباحثة بإعداد مذكرة ماجستير بعنوان "المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر" والتي هدفت إلى تسليط الضوء على كيفية تطبيق معايير الرقابة البنكية لدى البنوك الجزائرية بما في ذلك معيار كفاية رأس

المال، وتوصلت إلى أن أهم نقاط ضعف الإلتزام بهذا المعيار هي السمات العامة للإدارة البنكية وافتقارها للكفاءات البشرية المؤهلة وسيطرة القطاع العام وضعف استخدام التكنولوجيا.

**خطة الدراسة:** ولمعالجة هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى العناصر الآتية:

- ماهية كفاية رأس المال.
- تطورات معيار كفاية رأس المال في ضوء متطلبات لجان بازل.
- مدى مواكبة النظام البنكي الجزائري لمعيار كفاية رأس المال.
- تحديات الإلتزام بمعيار كفاية رأس المال لدى النظام البنكي الجزائري.
- سبل تفعيل الإلتزام بمعيار كفاية رأس المال لدى النظام البنكي الجزائري.

### أولاً: ماهية كفاية رأس المال

من أجل تحقيق الإستقرار في البيئة البنكية على المستوى الدولي ومواجهة المخاطر البنكية بمختلف أنواعها ومستوياتها وتفاذي وقوع أزمات بنكية، فقد دخل مفهوم كفاية رأس المال في ميدان النشاط البنكي من أوسع أبوابه منذ سبعينيات القرن الماضي واعتبر بذلك محورا هاما للجدل العلمي بين الخبراء والمختصين في مجال النشاط البنكي، ومعيارا دوليا ينبغي على الأنظمة البنكية الإلتزام به والتقييد به للحفاظ على متانة مركزها المالي.

### 1- مفهوم كفاية رأس المال

بعد سلسلة التطورات التي شهدتها المحيط البنكي على المستوى الدولي وتراكم تجارب الآثار السلبية للمخاطر على الأداء البنكي وارتفاع مستوياتها لدى العديد من الأنظمة البنكية وتعدد حالات الإفلاس البنكي، فقد شاع استعمال مصطلح كفاية رأس المال في مجال النشاط البنكي وأصبح من المواضيع التي تحظى باهتمام كبير وعناية قصوى للإلمام به وتحديد مفهومه.

إذ يعرف مصطلح كفاية رأس المال بأنه " قدرة رأس مال البنك المؤهل على استيعاب مخاطر الموجودات الممولة من أمواله الذاتية ومن الأموال المضمونة من قبله في جميع الأوقات " ( حسين سعيد وعلي عبد العز، 2014، ص: 08).

فمعيار كفاية رأس المال هو ذلك المعيار الذي يجمع بين قيمة الأموال الذاتية للبنك ( رأس المال البنك ) ومجموع أصوله المرجحة بالمخاطر، وهو ما يوضح مدى ملاءة البنك وقدرته على مواجهة الخسائر المستقبلية المحتملة ومدى كفاية وقدرته رأس ماله على حماية مجمل أصوله من المخاطر المتوقع حدوثها مستقبلا.

ويعرف معيار كفاية رأس المال أيضا بأنه ذلك المعيار الذي يحدد " العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به. وتعتبر من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار " (جعفر حسن البشير آدم وابراهيم فضل المولي، 2015، ص: 98).

كما يمكن تعريف كفاية رأس المال بأنه " رأس المال البنك الذي يكفي أو يستطيع مقابلة المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية البنك ومن ثم نموه، فمن خلال هذا التعريف نستنتج أن كفاية رأس المال هو ذلك الرأسمال الذي يوفر الحماية ضد أية مخاطر للبنك، وتكون له القدرة على توليد قيمة مضافة للبنك " ( مونة يونس، 2015، ص: 25).

وكتعريف شامل، فإن كفاية رأس المال هو ذلك المعيار الذي يحدد مدى اعتماد البنك على رأس ماله في الحماية من الخسائر الناجمة عن المخاطر الملازمة بأصوله. وتتمثل صيغة قياس معيار كفاية رأس مال البنك فيما يلي:

$$\text{نسبة كفاية رأس مال البنك} = \frac{\text{رأس مال البنك}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة}}$$

## 2- أهمية معيار كفاية رأس المال

يعد معيار كفاية رأس المال أداة أساسية ومؤشرا دقيقا للحكم على المركز المالي للبنك، باعتباره يقدم دلائل واضحة حول العديد من العناصر ويرتبط بها ارتباطا وثيقا بحجم البنك، تركيبة رأس مال البنك، تركيبة أصول البنك وجودتها، قدرة البنك على المنافسة محليا ودوليا وقدرته على مواجهة الخسائر الناجمة عن المخاطر المحيطة بأصوله. وأمام أهمية هذه النقاط التي يرتبط بهذا المؤشر، تتضح أهمية الالتزام بمعيار كفاية رأس المال لدى الأنظمة البنكية لمختلف دول العالم من خلال النقاط الآتية:

- دعم عمليات الرقابة على البنوك وتنظيمها من خلال العمل على توظيف المصادر المالية للبنك في أصول ذات مستويات مخاطرة أقل بما يساهم في استقرار النظام البنكي العالمي
- " توحيد أسلوب تحديد وقياس المخاطر وتقدير الأوزان الترجيحية لمخاطر المصارف عند تبنيها تطبيق المعايير الدولية" (بانقا عبد القادر عمر الحاج، نور الهدى محمد بن عبد الرحمان، محمد حمد محمود، 2012، ص: 07).
- إزالة الفوارق بين البنوك وتحقيق العدالة بينها في طريقة تقدير معيار كفاية رأس المال وإتاحة فرص متكافئة في مجال المنافسة البنكية.

- إتاحة معيار دولي يسمح بالمقارنة بين المراكز المالية لمختلف البنوك ومقارنة متانة الأنظمة البنكية لمختلف الدول.
- " إيجاد التوافق بأكبر قدر ممكن ما بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك، إذ يجب أن تتاح المعلومات الكافية، وفي الوقت المناسب للمتعاملين مع البنك، حيث إنهم يشاركون البنك في المخاطر التي يتعرض لها " . (موسى عمر مبارك أبو محميد، 2008، ص : 30).
- "التحسين من نوعية بنية وشفافية قاعدة رأس مال المصرف، إذ أن تحسين نوعية رأس المال يؤدي إلى تحسين القدرة على استيعاب الخسائر وبالتالي متانة وصلابة البنوك في وجه الأزمات" (طهراوي أسماء وبن حبيب عبد القادر، 2013، ص: 81).
- تنسيق الجهود وتوحيد التوجهات وتشجيع التعاون بين السلطات النقدية والهيئات الرقابية المحلية والدولية بخصوص اتخاذ الإجراءات الرقابية ومواجهة مختلف تحديات النشاط البنكي.

### ثانيا: تطورات معيار كفاية رأس المال في ضوء متطلبات لجان بازل

بذلت لجنة بازل للرقابة البنكية خلال عقدتها للاتفاقيات الثلاثة جهودا كبيرة لتطوير معيار كفاية رأس مال البنوك وذلك لجعل صيغته أكثر تكيفا بواقع النشاط البنكي الدولي.

### 1- معيار كفاية رأس المال في إطار متطلبات بازل 1

إدراكا من أن سلامة القطاع البنكي في مختلف اقتصاديات دول العالم يتوقف على مدى قدرتها على مواجهة المخاطر البنكية، فقد أقرت اتفاقية بازل 1 في سنة 1988 معيارا لكفاية رأس المال، حيث "عمدت إلى ربط مستوى رأس المال بالموجودات والمطلوبات المعرضة للخطر مرجحة بأوزان هذه المخاطر وبحد أدنى 8 % " (حسين جواد كاظم ومنذر جيار داغر، 2012، ص: 176)، وما يميز هذه الاتفاقية أنها ركزت على مواجهة مخاطر القروض دون غيرها من المخاطر البنكية. وقد كانت صيغة هذا المعيار كما يلي:

$$\text{رأس مال البنك (الفرجة 1 + الفرجة 2)} \leq 8\% \frac{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة}}$$

ويمكن توضيح مكونات هذا المعيار وفقا لمقررات لجنة بازل 1988 في الجدول الآتي:

جدول رقم 01: مكونات معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل 1988

| المكونات           | التفصيل                                                                                                                                                                 | رأس مال البنك              |
|--------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------|
| الشرية الأولى      | - حقوق المساهمين + الإحتياطات المعلنة                                                                                                                                   | رأس مال البنك              |
| الشرية الثانية     | - الإحتياطات الغير المعلنة + إحتياطات إعادة تقييم الأصول + مخصصات مكونة لمواجهة مخاطر عامة + قروض مساندة + أدوات رأس مالية أخرى.                                        |                            |
| أوزان الموجودات    | 0 - موجودات نقدية، القروض الممنوحة للحكومات المركزية والقروض بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات، القروض الممنوحة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان (OCDE) | الموجودات المرحجة بالمخاطر |
|                    | 50-0 - القروض الممنوحة لهيئات القطاع العام المحلية حسب مايتقرر                                                                                                          |                            |
|                    | 20 - القروض الممنوحة لبنوك التنمية الدولية وبنوك منظمة OCDE، النقديات ره: التحصيل.                                                                                      |                            |
|                    | 50 - قروض مضمونة برهونات عقارية ويشغلها ملاكها.                                                                                                                         |                            |
|                    | 100 - موجودات أخرى.                                                                                                                                                     |                            |
| خارج ميزانية البنك | 100 - بنود مثلية للقروض مثل الضمانات العامة للقروض.                                                                                                                     |                            |
|                    | 50 - بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات)                                                                                   |                            |
|                    | 20 - بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية (الإعتمادات المستندية)                                                                                         |                            |

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على معطيات (عمار عريس ومجدوب بحوصي، 2017، ص: 101-103)

وبعد أن اتضح للجنة بازل ميدانيا أن استقرار الأنظمة البنكية في مختلف دول العالم البنوك لا يتوقف على مواجهة مخاطر القروض فقط، فقد تم في سنة 1995 إعادة النظر في معيار كفاية رأس المال وتعديل صيغة حسابه بطريقة مستحدثة، وذلك من خلال إضافة المخاطر السوقية مرجحة بـ 12.5% (ومخاطر سعر الصرف ومخاطر تقلبات أسعار الأدوات المالية) الى جانب مخاطر القروض، كما تم إضافة شريحة ثالثة لرأس المال البنك والمتمثلة في القروض المساندة لأجل سنتين وفق ضوابط محددة إلى جانب الشريحتين العمول بهما من قبل.

وبذلك أخذ معيار كفاية رأس المال الصيغة الآتية:

$$\text{رأس مال البنك (الشرية 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3)} \leq 8\% \frac{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة} + \text{موجودات مرجحة بمخاطر سوقية} * 12.5\%}{\text{رأس مال البنك (الشرية 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3)}}$$

## 2- معيار كفاية رأس المال بين متطلبات بازل 2 وبازل 3

بعدما تركت اتفاقية بازل 1 انطباعات جيدة لدى الخبراء البنكيين وحققنت نتائج إيجابية كدعم استقرار الأنظمة البنكية وتعزيز المنافسة بين البنوك الناشطة عالميا وإزالة التفاوت بين قدراتها إلا أن قصورها عن توفير حد أدنى ملائم لرأس المال الذي يوفر الحماية الكافية ضد أية مخاطر للبنك وعدم مواكبتها للتطورات الحاصلة للمخاطر دفع لجنة بازل إلى إصدار اتفاقية جديدة متمثلة في بازل 2 سنة 1999 والتي "وشملت ثلاثة أعمدة إضافية، يتمثل العمود الأول في طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال والعمود الثاني هو ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة، أما العمود الثالث فهو يتعلق بالشفافية المالية للبنوك" (طهراوي أسماء وبن حبيب عبد القادر، 2013، ص: 81).

وفي إطار وضع طريقة مستحدثة لحساب معيار كفاية رأس المال فقد تم إدراج مخاطر التشغيل إلى جانب المخاطر الأخرى، والتي تشمل على "مخاطر حدوث خسارة ناتجة عن عمليات داخلية فاشلة أو غير ملائمة أو عن الأفراد أو النظم المستخدمة أو من جراء وقوع أحداث خارجية" (حسين جواد كاظم ومنذر جيار داغر، 2012، ص: 160). وبذلك أخذ معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل 2 الصيغة الآتية:

$$\text{رأس مال البنك (الفرجة 1 + الفرجة 2 + الفرجة 3)} \leq 8\% \frac{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (مخاطر القروض + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل)}}{\text{رأس مال البنك (الفرجة 1 + الفرجة 2 + الفرجة 3)}}$$

وفي ظل المستجدات المتسارعة في محيط النشاط البنكي الدولي وما أفرزته الأزمة المالية العالمية سنة 2008 من نتائج تثبت فشل بازل 2 في حماية البنوك من الضغوط الائتمانية والإنخفاض الكبير في السيولة فإنه سرعان ما أعلنت لجنة بازل للرقابة البنكية في سنة 2010 عن عقد اتفاقية بازل 3 وذلك بهدف تدعيم الصلابة المالية للبنوك من خلال تقوية بنية رؤوس أموال البنوك وتحسين نوعيتها وشفافيتها.

وقد تم ذلك برفع الحد الأدنى للشريحة الأولى من رأس مال البنك من 2 % وفق اتفاقية بازل 2 إلى 4.5 %، بالإضافة إلى " تكوين احتياطي جديد (هامش الحفاظ على رأس المال) منفصل يتألف من أسهم عادية يعادل 2.5 % من الأصول، فعلى البنوك زيادة كمية رأس المال الممتاز المحتفظ به لمواجهة الخسائر المحتملة إلى 7 %، زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8 % إلى 10.5 % والتركيز على جودة رأس المال بتوفير قدرا أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك" (عمار عريس ومجدوب بحوصي، 2017، ص: 106). ووفقا لمقررات بازل 3 أخذ معيار كفاية رأس المال الصيغة الآتية :

$$\text{رأس مال البنك (الفرجة 1 + الفرجة 2 + الفرجة 3)} \leq 10.5\% \frac{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (مخاطر القروض + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل)}}{\text{رأس مال البنك (الفرجة 1 + الفرجة 2 + الفرجة 3)}}$$

### ثالثا: مدى مواكبة النظام البنكي الجزائري لمعيار كفاية رأس المال

من أجل الإنسجام مع مقررات لجنة بازل في إطار تطبيق معيار كفاية رأس المال واحترام قواعد الحيطه والحذر لضمان ملاءة البنوك الجزائرية وتعزيز حوكمتها وتفادي وقوعها في الإفلاس فقد أصدرت السلطات النقدية الجزائرية التعليم رقم 74-94 بتاريخ 11-29-1994 والتي تولت كيفية حساب نسبة الملاءة أو نسبة "كوك"، إذ تربط بين الأموال الخاصة الصافية للبنك ومجموع مخاطر القروض التي يواجهها أثناء أداء العمليات البنكية، حيث وضعت نسبة 8 % كأدنى حد لها وذلك كما يلي:

$$\text{نسبة كوك: } \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مجموع المخاطر المرجحة}} \leq 8\%$$

" إن احترام هذه النسبة جاء بصفة تدريجية وهذا بسبب خصوصية البنوك الجزائرية التي تتميز بضعف رأس مالها حيث تراوحت نسبة الملاءة من 4 % إلى 8 % ابتداء من سنة 1995 إلى غاية سنة 1999. (حياة نجار، 2015، ص: 268). وقد توزعت الأوزان الترجيحية للمخاطر لدى النظام البنكي الجزائري بين 100 % للقروض الممنوحة للزبائن و 20 % للقروض الممنوحة للمؤسسات المقيمة بالخارج و 5 % للبنوك والمؤسسات المقيمة في الجزائر و 0 % للمسحقات تجاه الدولة وما يشابهها. وعلى الرغم من التزام النظام البنكي الجزائري بالنسبة المحددة لمعيار كفاية رأس المال المتمثلة في 8 % وتقارب معاملات توزيع المخاطر إلى حد بعيد إلا أنه تأخر كثيرا في مباشرة الإلتزام بهذه النسبة وفقا لاتفاقية بازل 1 المنعقدة سنة 1988 حيث لم يجسد هذا المعيار إلا ابتداء من 1999، وهو ما يعطي مؤشرا واضحا على تأخر مواكبته لاتفاقيتي بازل 2 وبازل 3.

وفي إطار سعي النظام البنكي الجزائري إلى الإلتزام بدعائم اتفاقية بازل 2 ومواكبة التطورات الحاصلة في الساحة البنكية الدولية، فإنه على الرغم من اتخاذ خطوات أولية في هذا الإطار إلا أنها ظلت جزئية مقارنة مع محتوى اتفاقية بازل ولا تعكس التطبيق الكلي لها،

حيث أصدرت السلطة النقدية تنظيما يقضي برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك من 500 مليون دج إلى 2.5 مليار دينار وهو ما يساير جزئيا الدعامة الأولى لاتفاقية بازل 2، كما أصدرت السلطة النقدية نظام رقم 02-03 بتاريخ 04 نوفمبر 2002 بخصوص الرقابة الداخلية للبنوك وما تتضمنه من تحديد المخاطر التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار وتوسيعها إلى مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وحيثيات الرقابة الداخلية وأنظمة تقييم المخاطر، وهو ما يستجيب جزئيا للدعامة الثانية لاتفاقية بازل 2.

وأمام هذا الوضع، توقفت مساعي النظام البنكي الجزائري في الإلتزام بمعيار كفاية رأس المال عند إصدار بعض الأنظمة القانونية التي تساير جزئيا دعائم اتفاقية بازل 2، دون تفعيل كاف للتطبيق الميداني لها لدى البنوك الجزائرية. إذ تم في البداية إصدار نظام رقم 02-03 المؤرخ في 04/11/2002 الذي ينص على ضرورة إنشاء أنظمة رقابة داخلية وأنظمة قياس المخاطر بما يتوافق جزئيا مع الركيزة الثانية لبازل 2، كما تم إصدار النظام رقم 04-01 الصادر في 14/03/2004 الذي رفع الحدود الدنيا لرؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية التي تمثل الركيزة الأولى من بازل 2.

وحاليا " تشعر المؤسسات البنكية الجزائرية لحد الآن بأنها لا تعنيها بدرجة كبيرة معايير بازل 3 وذلك نظرا لحجمها الصغير ولطبيعة نشاطها والتوجه إلى السوق المحلية، وتعرضها المنخفض لمخاطر السوق، وفي الواقع لا تزال البنوك الجزائرية بعيدة نسبيا عن أنشطة السوق ولا يمكن مقارنتها بعد بالمؤسسات ذات الحجم التي تمت معالجتها في بازل 3 بالإضافة إلى ذلك تبقى الأولوية الحالية للجزائر هو تنفيذ مقررات بازل 2 والتي تمثل إطار مهم من أجل تطهير وتحديث الصناعة البنكية الجزائرية". ( بركات سارة، 2015، ص: 112).

حيث " لم يرد لحد الآن أي تنظيم أو تعليمة تبين حساب معدل كفاية رأس المال بطريقة مشابهة لما ورد في اتفاقية بازل III، لكن مع ذلك تجب الإشارة إلى أن التنظيم رقم 14 - 01 المؤرخ في 16/02/2014 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية، نص على رفع نسبة الملاءة من 8 إلى 9.5% ابتداء من أول أكتوبر 2014 ، على أن يغطي رأس المال الأساسي كلاً من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بنسبة 7 % على الأقل، إضافة إلى فرض تكوين هامش بنسبة 2.5 % من الأموال الخاصة القاعدية للبنك " ( سليمان ناصر وآدم حديدي، 2015 ص: 24).

#### رابعا: تحديات الإلتزام بمعيار كفاية رأس المال لدى النظام البنكي الجزائري

يواجه النظام البنكي الجزائري جملة التحديات لتحقيق التزامه بمعيار كفاية رأس المال، والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

##### 1- ضعف قاعدة رؤوس أموال البنوك الجزائرية

بنظرة مقارنة مع رؤوس أموال البنوك العالمية المسارية لمقررات لجنة بازل في مختلف اقتصاديات دول العالم والتي تحقق أرباحا كبيرة جراء نشاطها البنكي، تعتبر قاعدة رؤوس أموال البنوك الجزائرية ضعيفة وذلك على الرغم من رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك من 500 مليون دينار إلى 2.5 مليار دينار، إذ تقدر أكبر قيمة لرأس مال بنك جزائري بـ 150 مليار دينار وذلك لدى بنك الجزائر الخارجي ثم يليه بنك الفلاحة والتنمية الريفية برأس مال قدره 54 مليار دينار ثم القرض الشعبي الجزائري بـ 48 مليار دينار ، وينعكس هذا الوضع على ضعف قدراتها التنافسية بالإضافة إلى صعوبة تحقيق متطلبات معيار كفاية رأس مال البنوك في مواجهة المخاطر المحتمل وقوعها مستقبلا.

##### 2- ضعف المستوى التكنولوجي في عمليات الإفصاح والرقابة البنكية

على الرغم من الجهود المبذولة من السلطة النقدية الجزائرية لمواكبة إيقاع العصر الحديث في النشاط البنكي، وبث ملامح الحداثة والعصرية في أداء عملياتها البنكية إلا أنه تظل دائما متأخرة بفجوة تكنولوجية عن واقع الساحة البنكية الدولية، وبقدر هذا التأخر يقع تأخرا موازيا في استغلال تكنولوجيا المعلومات في أداء عمليات الرقابة البنكية التي تعتبر الدعامة الثانية لمقررات بازل 2 وتأخرا آخر في استخدام التكنولوجيا في عمليات الإفصاح ونشر المعلومات تطبيقا للدعامة الثالثة لبازل 2 التي تنص على الشفافية وانضباط السوق في

النشاط البنكي. "وفي ظل التغيرات المستجدة، ينبغي على البنوك الجزائرية الإستعداد لتطبيق ثقافة مصرفية تأخذ بعين الاعتبار التغيرات التكنولوجية المستمرة في أوضاع السوق المصرفية من خلال مجموعة من الإجراءات" (عرابة رابح، 2012، ص: 21).

### 3- إشكالية القروض المتعثرة

تعتبر القروض المتعثرة مشكلة مشتركة بين كل الأنظمة البنكية في العالم إلا أن هناك تفاوت بينها في حجمها ونسبتها مقارنة مع مجموع القروض الممنوحة. والجزائر كغيرها من الدول فإنها تعاني من مشكلة القروض المتعثرة باعتبارها تعكس مباشرة تزايد حجم الأصول المرحجة بمخاطر القروض التي تواجهها البنوك الجزائرية بما يسبب من تضائل مستوى معيار كفاية رأس المال. حيث فاقت القروض المتعثرة في الجزائر في سنة 2017 مبلغ 7 مليار دولار أي ما يمثل 11% من القيمة الإجمالية للقروض الممنوحة من البنوك والمؤسسات المالية. (وكالة إيكو ألجيريا، 2018)

### 4- طبيعة البيئة البنكية الجزائرية

" تلعب البيئة المصرفية الجزائرية دورا أساسيا في زيادة المسافات بين مقررات ومعايير لجنة بازل وإمكانية تطبيقها بسهولة ويسر لدى النظام المصرفي الجزائري، حيث يغلب عليها عدم الوضوح في نمط الإدارة والتدخل الكبير للدولة في شؤون العمل المصرفي، والملكية العظمى للبنوك العمومية للأصول في النظام المصرفي الجزائري، على حساب باقي البنوك الأخرى، و كذلك غموض وارتباك في الأهداف المتوخاة وضعف الكفاءة في توظيف الموارد " (منار حنينية، 2014، ص: 111).

### 5- غياب المسايرة بين القوانين البنكية الجزائرية وقواعد لجنة بازل

لم تشهد القوانين البنكية الجزائرية مواكبة ومسايرة زمنية مع قواعد لجنة بازل الدولية، إذ لم تستجب لمقررات بازل 1 إلا بعد حوالي إحدى عشر سنة كما تأخرت بحوالي ثلاث سنوات لاتخاذ خطوات تمهيدية لتطبيق مقررات بازل 2. وقد أفقد هذا الوضع فعالية تطبيق معيار كفاية رأس المال باعتبار أن تطبيقه الجيد يكون مفيد بتحقيق متطلباته الحالية وليست السابقة.

### خامسا: سبل تفعيل الالتزام بمعيار كفاية رأس المال لدى النظام البنكي الجزائري

على الرغم من التحديات التي يواجهها النظام البنكي الجزائري للالتزام بمعيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل إلا أنه يمكن تفعيل تطبيقه ميدانيا وذلك من خلال التوجه نحو جملة من السبل والمتمثلة فيما يلي:

- العمل على رفع رؤوس أموال البنوك الجزائرية من خلال عمليات الاندماج البنكي لخلق كيانات بنكية عملاقة أو إصدار أسهم جديدة بما يعزز من قدرتها على المنافسة محليا ودوليا، بالإضافة إلى تحسين صلاية هيكله رؤوس أموالها بشكل يتلاءم مع مقررات لجنة بازل من خلال تحويل جزء من احتياطاتها وأرباحها المحتجزة إلى رأس مالها الاجتماعي.

- السعي لانضمام بنك الجزائر كعضو في لجنة بازل الدولية بهدف مسايرة التطورات الحاصلة في الساحة البنكية الدولية مع تعزيز إدارة البنك المركزي بمصلحة تتكفل بمتابعة التطورات الحاصلة في معايير لجنة بازل بشكل عام ومعيار كفاية رأس مال بشكل خاص ثم تكييف هذه المعايير وفقا لخصوصيات الإقتصاد الجزائري والمحيط البنكي الجزائري. إذ أنه من المفيد جدا أن يتم " الإهتمام بإنشاء مصالح متخصصة في المصرف لإدارة المخاطر بشرط أن تتمتع باستقلالية لتستطيع فهم وتحديد وقياس المخاطر المختلفة لتقليلها إلى أدنى حد ممكن ولمسايرة كل ما هو جديد على الساحة المصرفية الدولية" (زايدي مريم، 2017، ص: 280).

- تضيق مساحة المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية التي ترتبط بشكل مباشر بمعيار كفاية رأس مال البنوك من خلال إصدار تعليمات أكثر صرامة مواكبة لمقررات لجنة بازل بخصوص عملية قياس المخاطر وإجراءات استعمال أدوات الرقابة البنكية، مع تعزيزها لذلك باستحداث وكالات وطنية متخصصة بتقييم المخاطر البنكية.

- تدعيم التطبيق الميداني بشكل صحيح لمتطلبات معيار كفاية رأس المال من خلال إعطاء إهتمام أكبر بالجانب التكويني لموظفي البنوك الجزائرية في مجال مقررات لجنة بازل باعتبار أن " القطاع البنكي الجزائري يتسم بضعف كفاءة أداء العنصر البشري" (حمو محمد وزيدان محمد، 2016، ص: 93)، بالإضافة إلى إنشاء مصلحة إدارية لدى البنوك الجزائرية تهتم بالبحث وتطوير الأساليب الحديثة لقياس المخاطر وأدوات الرقابة البنكية بما يتوافق مع مقررات لجنة بازل.

- تقليص الفجوة التكنولوجية بين البنوك الجزائرية وما توصلت إليه البنوك العالمية المسيرة لاتفاقيات لجنة بازل الدولية، مع الاستفادة من التجارب المتراكمة لدى البنوك الأجنبية الناشطة في الجزائر في مسيرتها لمعايير لجنة بازل الدولية. إذ "يجب على البنوك الجزائرية أن تستعد لتطبيق هذه التقنيات من خلال تحديث خدماتها فضلا عن تطوير الإعلام المصرفي للمساهمة في نشر ثقافة مصرفية إلكترونية في المجتمع" (عرابة رابح، 2012، ص: 21).

- إصدار السلطة النقدية لأوامر وتعليمات تحث البنوك الجزائرية على احترام مبدأ الإفصاح ونشر ثقافة الشفافية، وذلك من خلال تحديد وسائل نشر المعلومات وطبيعتها وآجال نشرها سواءا تعلق الأمر بميزانيات البنوك أو رؤوس أموالها وتركيباتها أو مستوى المخاطر التي تواجهها وأنواعها أو حجم السيولة المتوفرة أو مؤشرات المردودية والربحية.

#### الخاتمة:

يعد موضوع كفاية رأس مال البنوك محورا أساسيا لاتفاقيات لجنة بازل والتي هدفت بشكل مباشر إلى تعزيز قدرة رؤوس أموال البنوك لاستيعاب المخاطر الملازمة بأصولها. وبذلك يمكن ضمان درجة كافية من الرقابة البنكية وتوحيدها لدى مختلف النظم البنكية والحفاظ على درجة عالية من المنافسة والتكيف مع التغيرات الاقتصادية الجديدة وتحقيق الإستقرار في البيئة البنكية الدولية. ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج والمتمثلة فيما يلي:

- يعتبر معيار كفاية رأس المال ركيزة أساسية لاتفاقيات لجنة بازل بهدف ضمان سلامة القطاع البنكي في مختلف اقتصاديات دول العالم وتحقيق الاستقرار في البيئة البنكية على المستوى الدولي ومواجهة المخاطر البنكية بمختلف أنواعها، باعتباره يحدد مدى اعتماد البنك على رأس ماله في الحماية من الخسائر الناجمة عن المخاطر الملازمة بأصوله.

- لا يقتصر دور معيار كفاية رأس المال على دعم عمليات الرقابة على البنوك وتنظيمها وإزالة الفوارق بين البنوك وتحقيق العدالة بينها فقط وإنما يساهم أيضا في زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك وتحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس مال البنك وتنسيق الجهود وتوحيد التوجهات وتشجيع التعاون بين السلطات النقدية والهيئات الرقابية المحلية والدولية. وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

- من أجل استفادة النظم البنكية في مخلف اقتصاديات دول العالم من معيار كفاية رأس المال، فإنه من الضروري جدا استحداث مضمونه وتكييفه وإعادة النظر فيه بشكل مستمر وذلك وفقا للتغيرات التي تطرأ على الساحة المالية والبنكية الدولية. إذ أن تغير مضمونه بين مختلف اتفاقيات بازل الثلاثة يعد تكييفا وفقا لواقع القطاع البنكي واستجابة مباشرة لضرورة التفكير في كيفية زيادة قدرة رأس مال البنوك لمواجهة مختلف المخاطر المحتمل وقوعها مستقبلا.

- على الرغم من استجابة السلطة النقدية في الجزائر لمعايير بازل 1 وجزء من معايير بازل 2 بخصوص معيار كفاية رأس المال إلا أن عدم مسيرتها ومواكبتها زمنيا لقواعد لجنة بازل أفقد هذا المعيار الغاية من تطبيقه لأن متطلباته تتجدد من اتفاقية لأخرى حسب المعطيات الحالية للساحة البنكية الدولية، وهو ما انعكس على تأخر البنوك الجزائرية بفجوة كبيرة عن البنوك الملتزمة بالمعايير الدولية. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- يواجه النظام البنكي الجزائري جملة التحديات لتحقيق إلتزامه بمعيار كفاية رأس المال والتمثلة في ضعف قاعدة رؤوس أموال البنوك الجزائرية وضعف المستوى التكنولوجي في عمليات الإفصاح والرقابة البنكية، بالإضافة إلى إشكالية القروض المتعثرة وطبيعة البيئة البنكية الجزائرية وغياب المسايرة بين القوانين البنكية الجزائرية وقواعد لجنة بازل. وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.
- بإمكان النظام البنكي الجزائري انتهاج العديد من السبل لتفعيل الإلتزام بمعيار كفاية رأس المال، كالعمل على رفع رؤوس أموال البنوك الجزائرية وتحسين صلابتها والسعي لانضمام بنك الجزائر كعضو في لجنة بازل الدولية وإصدار تعليمات أكثر صرامة بخصوص عملية قياس المخاطر وتبني التكنولوجيا المتطورة في ذلك وإعداد برامج تكوينية لموظفي البنوك الجزائرية في مجال مقررات لجنة بازل والعمل على احترام مبدأ الإفصاح ونشر ثقافة الشفافية. وهو ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.
- وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن تقديم جملة من التوصيات والتمثلة فيما يلي:
- تطوير النظم المحاسبية واستحداثها لدى البنوك الجزائرية بما يحقق مبدأ الإفصاح والشفافية التي تعد الدعامة الثانية لمتطلبات كفاية رأس المال.
- تبني التكنولوجيا المتطورة والتقنيات الحديثة في عملية الرقابة البنكية وعصرنة وسائل قياس مختلف المخاطر التي تواجهها البنوك الجزائرية .
- توسيع قاعدة رأس مال البنوك الجزائرية سواء برفع رأس مالها أو من خلال الإندماج البنكي وذلك على النحو الذي يتجاوز مستوى المخاطر التي تواجهها، مع تحسين صلاية رؤوس أموالها باتباع توصيات لجنة بازل بخصوص تركيبة رؤوس أموال البنوك.
- تأهيل مستوى العاملين في البنك بخصوص المعايير الدولية للرقابة البنكية وتوفير الكفاءات البشرية المناسبة لتجسيد متطلبات كفاية رأس المال.

#### قائمة المراجع:

- 1- بركات سارة، ( 2015 )، دور الاجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيذر بسكرة.
- 2- بانقا عبد القادر عمر الحاج، نور الهدى محمددين عبد الرحمان، محمد حمد محمود، ( 2012 )، تطبيق معيار كفاية رأس المال بازل 2 المكيف فنيا وأثره على السلامة المصرفية: دراسة تطبيقية على ثلاثة مصارف سودانية، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، الخرطوم.
- 3- حسين جواد كاظم ومنذر جبار داغر، ( 2012 )، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية بازل 2، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد.
- 4- حسين سعيد وعلي عبد العز، ( 2014 )، كفاية رأس مال في المصارف الإسلامية الواقع وسلامة التطبيق، المؤتمر الأول للمالية الإسلامية، الجامعة الأردنية، عمان.
- 5- حمو محمد وزيدان محمد، ( 2016 )، إدارة التكنولوجيا المصرفية من أجل تحسين تنافسية البنوك: مع الإشارة إلى البنوك الجزائرية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.
- 6- حياة نجار، ( 2015 )، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل: دراسة واقع البنوك العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجماعة فرحات عباس، سطيف.
- 7- جعفر حسن البشير آدم وإبراهيم فضل المولي، ( 2015 )، معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الودان ، الخرطوم .
- 8- زايدي مريم، إتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية دراسة حالة مصرف أبوظبي الإسلامي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجماعة محمد خيذر، بسكرة، 2017.
- 9- سليمان ناصر وآدم حديدي، ( 2015 )، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة رقلة، رقلة.

- 10- طهراوي أسماء وبن حبيب عبد القادر، (2013)، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير لجنة بازل، دراسات اقتصادية إسلامية.
- 11- عمار عريس ومجدوب بحوصي، (2017)، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، بشار.
- 12- عرابة رايح، (2012)، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصبة الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.
- 13- منار حنينة، (2014)، المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة 1، قسنطينة.
- 14- مونة يونس، (2015)، تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر: دراسة قياسية مقارنة بين البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2003-2013، مذكرة ماجستير بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- 15- موسى عمر مبارك أبو محييميد، (2008)، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعايير كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II، أطروحة دكتوراه في المصارف الإسلامية بالأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، عمان.
- 16- وكالة إيكو ألجيريا، مقال بعنوان: "الديون المتعثرة لدى البنوك تفوق 7 مليارات دولار"،

30/04/2018 19 :05 : الديون-المتعثرة-لدى-البنوك-تفوق-7-مليار-دولار/ <http://www.eco-algeria.com/content/>